مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/14

عشر دروس مستنبطة من الحرب

رؤية في كيفية تجاوز الارتدادات

د. علي بشار أغوان

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عشر دروس مستنبطة من الحرب: رؤية في كيفية تجاوز الارتدادات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، الامن والدفاع

د. علي بشار أغوان / باحث في مجال العلاقات الدولية والشؤون الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

في ضوء الحرب الجارية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الكيان الصهيوني من جهة أخرى، والتي انطلقت في يوم 28/2/2026، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس الاستراتيجية العميقة بالنسبة للعراق، إذ إن هذه الحرب كشفت الغطاء عن مدى الهشاشة الاستراتيجية في التعامل مع متغيراتها وأبعادها وارتداداتها على الواقع العراقي الشامل في مجالات الطاقة والأمن والسياسة الخارجية والاقتصاد والبنية الاجتماعية، فضلاً عن التحولات العسكرية والتكنولوجية التي تتطلب منا تسليط الضوء عليها بكثافة ومحاولة تجاوزها. بالإضافة إلى كل ذلك، تسعى الورقة إلى تقديم جملة من التوصيات السياساتية العامة في محاولة لتجنيب العراق الوقوع مستقبلاً في مثل هكذا تدافعات إقليمية ودولية.

أولاً – درس الطاقة: هشاشة الاعتماد على الممرات الضيقة

تؤكد الحرب الدائرة في الخليج العربي مرة أخرى حقيقة جيواستراتيجية قديمة مفادها أن أمن الطاقة العالمي يعتمد بدرجة كبيرة على سلامة الممرات البحرية الضيقة، وفي مقدمتها مضيق هرمز الذي يمر عبره جزء كبير من صادرات النفط العالمية. هذه الحقيقة أصبحت جزءاً أساسياً من وثائق الأمن القومي للكثير من الدول بشكل متكرر، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما لا نلمسه في أي استراتيجية عراقية وطنية تحلل حجم

المخاطر الخارجية وطبيعة تداعياتها، إذ يعتمد العراق بشكل شبه كامل على صادرات النفط عبر الخليج فقط. نحن نتحدث عن أكثر من 95 % من صادراته النفطية تخرج من منفذ البصرة البحري باتجاه مضيق هرمز، ولهذا فإن أي اضطراب عسكري في هذا الممر يمكن أن ينعكس بصورة مباشرة على قدرته على تصدير النفط وتمويل الموازنة العامة للدولة.

إن الحرب الحالية تظهر بوضوح أن الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مسارات تصدير محدودة تصبح أكثر عرضة للصدمات الجيوسياسية، وهو ما يفرض على العراق التفكير بجدية في تنويع منافذ تصدير النفط عبر مشاريع استراتيجية مثل تطوير خطوط الأنابيب البرية باتجاه البحر المتوسط أو البحر الأحمر، بما يقلل من درجة الاعتماد على المسارات البحرية المعرضة للصراع. إن تحليل تداعيات الحرب الدائرة في الخليج العربي حالياً يوضح أن أمن الطاقة في الدول الريعية لم يعد مرتبطاً فقط بحجم الاحتياطات النفطية أو القدرة الإنتاجية، بقدر ما بات مرتبطاً بصورة مباشرة بسلامة الممرات الجيوطاقوية التي تمر عبرها صادرات النفط، فالممرات البحرية الضيقة في الخليج العربي تمثل عقداً استراتيجية في شبكة الطاقة العالمية، وأي اضطراب عسكري فيها يؤدي عادة إلى سلسلة من التأثيرات المتراكمة تشمل ارتفاع تكاليف التأمين البحري، وتراجع حركة النقل النفطي، وارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق الدولية.

كما تشير الخبرة التاريخية لأزمات الطاقة العالمية إلى أن الدول التي تعتمد على منفذ تصدير واحد تكون أكثر عرضة للصدمات الجيوسياسية مقارنة بالدول التي تمتلك شبكة متنوعة من مسارات التصدير، ولذلك فإن تنويع منافذ تصدير النفط العراقي يمثل ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي الاقتصادي، لأنه يقلل من قدرة الأزمات الإقليمية على تعطيل تدفق الموارد المالية للدولة.

ثانياً – درس الأمن الوطني: خطورة الموقع في مناطق الصراع

يوضح التصعيد العسكري بين إيران من جهة، والولايات المتحدة والكيان الصهيوني من جهة أخرى، حقيقة جيوسياسية تتعلق بموقع العراق الجغرافي الذي يجعله غالباً في قلب التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط، فالمجال الجوي والأراضي العراقية يقعان ضمن دائرة العمليات العسكرية المحتملة لأي صراع إقليمي واسع، وهو ما يعني أن العراق قد يتحول بسهولة إلى ساحة مباشرة أو غير مباشرة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية. الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه الحرب يتمثل في ضرورة تطوير مفهوم الأمن الوطني العراقي ليشمل أيضاً حماية المجال الجوي والبنية التحتية الحيوية وممرات الطاقة. كما أن بناء قدرة دفاعية وطنية متماسكة يمثل شرطاً أساسياً لتقليل احتمالات استغلال الأراضي العراقية كساحة لتصفية الحسابات بين القوى الخارجية، فالدول التي تقع في مناطق التماس الجيوسياسي

غالباً ما تكون أكثر عرضة للتحولات العسكرية المفاجئة. ولذلك فإن بناء منظومة أمنية متكاملة تشمل القدرات الدفاعية والاستخبارية يمثل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار الدولة في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

ثالثاً – درس السياسة الخارجية: التوازن في بيئة الاستقطاب

توضح الحرب الجارية أن البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط تتجه بصورة متزايدة نحو الاستقطاب بين محاور متنافسة، الأمر الذي يضع الدول الواقعة في مناطق التماس أمام خيارات صعبة في سياساتها الخارجية. بالنسبة للعراق، الذي يرتبط بعلاقات سياسية واقتصادية مع كل من الولايات المتحدة وإيران، فإن الحفاظ على سياسة خارجية متوازنة يصبح مسألة حيوية لتجنب الانجرار إلى صراعات الآخرين، إذ إن الدرس المستفاد يتمثل في ضرورة بناء دبلوماسية عراقية نشطة قادرة على إدارة العلاقات مع مختلف القوى الإقليمية والدولية بطريقة تحافظ على المصالح الوطنية دون الانخراط في سياسات المحاور.

فالتوازن في السياسة الخارجية لا يعني الحياد السلبي وعدم تحديد العراق موقفه من القضايا العادلة، بقدر ما يعني القدرة على توظيف العلاقات المتعددة لتعزيز الاستقرار الداخلي وتجنب تحويل العراق إلى ساحة للصراع بين القوى المتنافسة. ولهذا نقول دائماً إن الدول التي تنجح في إدارة توازناتها الدبلوماسية

بمهارة تستطيع تقليل الضغوط الخارجية عليها وتحويل موقعها الجغرافي من مصدر تهديد إلى عنصر فاعل في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

رابعاً – درس الاقتصاد السياسي: مخاطر الاقتصاد الريعي في بيئة صراعية

تؤكد الحرب أن الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد واحد تكون أكثر هشاشة وعرضة للصدمات الخارجية، وهذا ما يحدث دائماً في العراق كونه يمثل واحداً من أكثر الاقتصاديات الريعية محافظة في المنطقة، والتي تسير بهذا الطريق منذ عقود طويلة بدون وجود ملامح تحول واضحة، في ظل صراع جيوسياسي حاد المستوى يتطلب من الدولة العراقية أن تطور أدواتها الاقتصادية بشكل أكثر مرونة لتتفق وتتكيف مع حجم التحديات وتتجاوزها. فالتقلبات الحادة في أسعار الطاقة والاضطرابات الجيوسياسية في الممرات البحرية يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة على قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة.

بالنسبة للعراق، يمثل النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وهو ما يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات التي تنتجها الأزمات الإقليمية. ويشير هذا الواقع إلى ضرورة الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أكثر تنوعاً يعتمد على قطاعات إنتاجية متعددة مثل الصناعة والزراعة والخدمات اللوجستية. إن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة يمثل واحداً من أهم الأولويات الاستراتيجية القصوى

لتكوين رؤية دفاعية اقتصادية طويلة الأمد، تجعل الدولة قادرة على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، إذ يسمح ذلك بامتصاص الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية. وتكشف التجارب الاقتصادية للدول الريعية في البيئات الجيوسياسية المضطربة أن الاعتماد المفرط على العوائد النفطية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقييد قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي طويل المدى، حيث تصبح السياسة المالية مرتبطة بدورات أسعار الطاقة العالمية، الأمر الذي يفرض على الحكومات في فترات انخفاض الأسعار اتخاذ سياسات تقشفية قد تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

خامساً – درس المجتمع: أثر الحروب الإقليمية على التماسك الداخلي

من الواضح أن هناك تشوهاً كبيراً تعيشه حالة الهوية العراقية الاجتماعية في كيفية التعاطي مع المتغيرات الداخلية والخارجية. فكلما دلّت بعض المؤشرات على قدرة العراقيين على تجاوز المواقف الطائفية والعنصرية، يعود هذا المجتمع مع أول اختبار صعب للانتكاس من جديد، وليتخندق وراء الهويات الفرعية، تاركاً وراءه هوية الدولة الوطنية الجامعة ومظلتها العليا التي يجب أن يجلس تحتها الجميع. ولعل السبب يعود إلى أن حالة التأسيس المعاصرة للهوية العراقية بعد عام 2003 خلت من قيم أساسية عليا تتفق عليها القوى السياسية التي بنت هذا النظام،

وأدت حالة غياب القيم العليا إلى تشتت الهويات الفرعية، وأصبح توظيفها واستقطابها باتجاه هويات غير وطنية سهلاً جداً.

إن ما يرفع منسوب التشوّه غالباً هو حدوث النزاعات والحروب التي تؤدي إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية داخل الدولة العراقية، التي تعاني من الأساس من هشاشة مؤسساتية واجتماعية قادرة على صناعة هوية صلبة بعيدة عن الاستقطاب. ففي البيئات السياسية المنقسمة، قد تتحول الصراعات الخارجية إلى عوامل تغذية للاستقطاب الداخلي، خاصة عندما تتداخل الانتماءات السياسية أو الإيديولوجية المحلية مع الاصطفافات الإقليمية، وهذا ما يحدث في العراق جراء الحرب الجارية الآن، إذ تعيد هذه الحرب إنتاج أنماط الاستقطاب السياسي والاجتماعي داخل المجتمع. ومن ثم، فإن تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وبناء مؤسسات سياسية قادرة على تمثيل مختلف المكونات الاجتماعية يمثلان شرطاً أساسياً للحفاظ على التماسك الداخلي في مواجهة الضغوط الخارجية.

سادساً – درس الجغرافيا الاستراتيجية: موقع العراق بين الفرصة والمخاطر

يقع العراق في نقطة تماس جغرافية تربط الخليج العربي ببلاد الشام والأناضول وإيران، الأمر الذي يمنحه أهمية استراتيجية كبيرة في شبكات الطاقة والتجارة والاتصال الإقليمي. غير أن هذه الأهمية تتحول في أوقات الصراع إلى عامل هشاشة

أكثر من كونها عامل قوة، بسبب ضعف التوظيف السياسي والاستراتيجي للأزمات التي لا يعتبر العراق عنصراً أساسياً فيها. الدرس المستفاد من الحرب يتمثل في أن الجغرافيا الاستراتيجية يمكن أن تكون مصدر قوة إذا جرى توظيفها ضمن مشاريع تكامل اقتصادي إقليمي واستعداد استراتيجي مسبق، لكنها قد تتحول إلى مصدر خطر إذا بقيت الدولة عاجزة عن إدارة التفاعلات الجيوسياسية المرتبطة بموقعها وترك الأمور للمصادفات السياسية بدون تخطيط. ومن ثم، فإن تحويل العراق إلى عقدة لوجستية للتجارة والطاقة بين الخليج وشرق المتوسط يمكن أن يشكل مساراً استراتيجياً لتعظيم مكاسب الموقع الجغرافي، إذا جرى توظيفه ضمن رؤية تنموية طويلة الأمد تقوم على تطوير البنى التحتية للنقل والطاقة والموانئ.

سابعاً – درس الحوكمة الاستراتيجية: الدولة القادرة بوصفها شرطاً للاستقرار

توضح الحروب المعاصرة حقيقة أساسية في العلاقات الدولية مفادها أن قدرة الدولة على الصمود في البيئات الإقليمية المضطربة ترتبط بدرجة كبيرة بقوة مؤسساتها السياسية والاقتصادية والأمنية، فالدول التي تمتلك مؤسسات فاعلة تستطيع امتصاص الصدمات التي تولدها الأزمات الإقليمية، في حين تصبح الدول الهشة نقاط اختراق سهلة للقوى الخارجية. أما ما يخص العراق، فيوضح درس الحرب الحالية الحاجة الملحة لبناء

مؤسسات دولة قادرة على اتخاذ القرار الاستراتيجي وتنفيذه بفاعلية في أوقات الأزمات والصراعات، فالموارد الطبيعية والموقع الجغرافي لا يكفيان لضمان الاستقرار إذا لم تقترن بهما مؤسسات حكومية فعالة ونظام حوكمة قادر على إدارة الموارد الوطنية بكفاءة. كما أن بناء دولة قادرة يتطلب تطوير منظومة صنع القرار الاستراتيجي داخل مؤسسات الحكم بحيث تصبح قادرة على صياغة السياسات العامة استناداً إلى معايير التخطيط طويل المدى، وليس استجابة لضغوط الأزمات الآنية فقط.

ثامناً – دروس الصواريخ والطائرات المسيرة وتحديات الدفاع الجوي

توضح الحرب الحالية الدور المتزايد للصواريخ البالستية والطائرات المسيرة والقوة الجوية والدفاعية في الحروب المعاصرة، فقد أصبحت هذه الوسائل قادرة على تنفيذ ضربات دقيقة على مسافات بعيدة نسبياً وبتكاليف أقل مقارنة بالطائرات المقاتلة التقليدية، فضلاً عن الحاجة إلى الدفاعات الجوية لعدم تلقي مثل هكذا ضربات. هذا التطور يمثل تحدياً أمنياً مباشراً في العراق، إذ يقع المجال الجوي العراقي في منطقة تتقاطع فيها مسارات الصواريخ والطائرات المسيرة التي تطلقها قوى إقليمية مختلفة، وفي ظل محدودية منظومات الدفاع الجوي العراقية الحالية تصبح البنية التحتية الحيوية للطاقة والموانئ والمنشآت الاقتصادية عرضة لمخاطر متزايدة.

لهـذا، فـإن بنـاء منظومـة دفـاع جـوي متعـددة الطبقـات يمثـل أحـد المتطلبـات الأساسـية لتعزيـز الأمـن الوطنـي، ويتطلـب ذلـك تطويـر شـبكات الرصـد الـراداري ومنظومـات الاعتـراض الصاروخـي، إلـى جانـب تعزيـز قـدرات الحـرب الإلكترونيـة القـادرة علـى مواجهـة التهديـدات المرتبطـة بالطائـرات المسـيرة.

تاسعاً – درس سيادة المجال السيبراني والبنية الرقمية للدولة

صـار مـن الواضـح أن الحـروب الحديثـة لا تـدور فـي الميادين العسـكرية التقليديـة فقـط، بقـدر مـا تمتـد بصـورة متزايـدة إلـى الفضـاء السـيبراني الـذي أصبـح جـزءاً أساسـياً مـن بنيـة القـوة الوطنيـة للـدول. فمـع تطـور التكنولوجيـا الرقميـة، باتـت البنـى التحتيـة الحيويـة مثـل شـبكات الكهربـاء والاتصـالات والمصـارف والموانـئ تعتمـد بدرجـة كبيـرة علـى الأنظمـة الرقميـة، التـي يمكـن اسـتهدافها عبـر الهجمـات السـيبرانية دون الحاجـة إلـى اسـتخدام القـوة العسـكرية المباشـرة. لهـذا، يمثـل هـذا التحـدي فـي العـراق تطـوراً استراتيجياً بالـغ الأهميـة، لأن البنيـة الرقميـة للدولـة مـا زالـت فـي طـور التكويـن وتفتقـر إلـى منظومـة حمايـة سـيبرانية متكاملـة قـادرة علـى مواجهـة الاختراقـات والتخريـب الإلكترونـي. نعتقـد أن الـدرس المسـتفاد مـن الحـروب المعاصـرة يتمثـل فـي أن الأمـن الوطنـي لـم يعـد يقتصـر علـى الدفـاع العسـكري التقليـدي، بقـدر مـا أصبـح يشـمل أيضـاً حمايـة الفضـاء الرقمـي للدولـة باعتبـاره جـزءاً مـن بنيتهـا الاسـتراتيجية، وهـو مـا يفـرض علـى العـراق تطويـر مؤسسـات

متخصصة في الأمن السيبراني وتعزيز قدراته التقنية لحماية شبكاته الحيوية من التهديدات الرقمية المتزايدة.

عاشراً – درس استقلال القرار الاستراتيجي للدولة

تكشف الحروب الإقليمية في الشرق الأوسط عن حقيقة مهمة في العلاقات الدولية، وهي أن الدول التي تقع في مناطق التماس بين القوى الكبرى غالباً ما تتعرض لضغوط سياسية واستراتيجية تدفعها للانخراط في محاور متنافسة. والعراق منذ عام 2003 يعيش في هذه المعضلة، حيث لم تظهر قوة سياسية تحرر قراره الاقتصادي من تبعيات الخارج التي فرضتها الوقائع السياسية، وفرضه موقعه الجغرافي وعلاقاته المتشابكة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية. لقد أصبح مسألة الحفاظ على استقلال القرار الاستراتيجي للدولة مسألة مركزية في سياسته الخارجية. إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من الحرب الحالية يتمثل في أن قدرة الدولة على تجنب التحول إلى ساحة صراع بين القوى الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على امتلاك سياسة خارجية متوازنة ومتحررة من القيود، تقوم على إدارة العلاقات الدولية بطريقة تحافظ على المصالح الوطنية وتقلل من احتمالات الانجرار إلى صراعات الآخرين. فالدول التي تمتلك رؤية استراتيجية واضحة تستطيع استخدام موقعها الجغرافي وعلاقاتها الدولية لتعزيز مكانتها الإقليمية، بدلاً من أن تتحول إلى ساحة للتنافس بين القوى المتصارعة.

التوصيات

1. إطلاق مراجعة استراتيجية شاملة للأمن القومي العراقي: تتضمن إعداد وثيقة أمن قومي وطنية محدثة بشكل دوري، تقوم على تحليل السيناريوهات الإقليمية الكبرى، وتقدير المخاطر العابرة للحدود، وتحديد أولويات الدولة في مجالات الطاقة والأمن والدبلوماسية والاقتصاد، بحيث تتحول هذه الوثيقة إلى مرجع ملزم للمؤسسات التنفيذية والعسكرية في رسم السياسات العامة.
2. اعتماد سياسة إدارة المسافة الاستراتيجية مع جميع أطراف الصراع: ينبغي للعراق أن يتجنب التحول إلى طرف ضمني في أي محور إقليمي أو دولي، وأن يعمل على إدارة علاقاته مع القوى المتصارعة وفق مبدأ تقليل الاحتكاك الاستراتيجي. ويتطلب ذلك ضبط الخطاب السياسي الرسمي، وتنظيم القنوات العسكرية والأمنية بما يمنع استخدام الأراضي أو الأجواء العراقية كجزء من العمليات المتبادلة بين القوى المتحاربة. وتقع مسؤولية هذا الفعل على القوى السياسية العراقية، بما يسمح بتفويض السيد رئيس الوزراء بالقيام ببناء هكذا تصورات لتجنيب العراق التدافعات الإقليمية والارتدادات الجيوسياسية الحادة.
3. إنشاء مجلس وطني للتقدير الاستراتيجي وإدارة الأزمات: تكون مهمته إنتاج التقديرات الاستراتيجية بعيدة المدى، وإدارة الأزمات الإقليمية التي قد تنعكس على العراق، مع ربطه بمراكز تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، بما يسمح

باتخاذ قرارات سريعة مبنية على تحليل علمي وليس على ردود الفعل السياسية اللحظية.

4. بناء احتياطيات سيادية للطوارئ الاقتصادية: من خلال إنشاء صندوق سيادي حقيقي يخصص جزءا من الإيرادات النفطية لتكوين احتياطيات مالية طويلة الأمد تستخدم في حالات تعطل الصادرات أو الأزمات الإقليمية، بما يحمي المالية العامة من الصدمات المفاجئة، او عبر بناء خزانات عملاقة لتخزين النفط المستخرج بما يضمن عدم إيقاف شركات الاستخراج وتسويقه من منافذ أخرى.
5. إغلاق الثغرات السيادية التي تسمح بتدويل الساحة العراقية: يتعين على صانع القرار العراقي اتخاذ خطوات واضحة تمنع تحويل العراق إلى مجال عمليات مفتوح للصراعات الإقليمية، سواء عبر الضربات المتبادلة أو النشاطات العسكرية غير المنضبطة. وهذا يتطلب إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والقوى المسلحة داخل البلاد بما يضمن وحدة القرار الأمني والعسكري تحت سلطة الدولة حصراً.
6. التحرك الدبلوماسي المبكر لتثبيت مبدأ تحييد العراق عن الصراع: ينبغي إطلاق مبادرة دبلوماسية استباقية مع العواصم المؤثرة في الأزمة الإقليمية لتأكيد أن استقرار العراق يمثل مصلحة مشتركة لجميع الأطراف، الهدف من هذا التحرك ليس الوساطة بالضرورة، بقدر ما هو لترسيخ تفاهمات غير معلنة تمنع انزلاق الصراع إلى الساحة العراقية.

7. التحرك السريع لتحصين المرافق السيادية الحساسة: ينبغي إعطاء أولوية قصوى لحماية البنية التحتية التي تشكل العمود الفقري للدولة مثل الموانئ، وحقول الطاقة، ومحطات الكهرباء، ومنظومات الاتصالات، ويتطلب ذلك نشر منظومات حماية متعددة المستويات، وتعزيز قدرات الرصد المبكر لأي تهديدات عسكرية أو سيبرانية محتملة.
8. إعادة تموضع العراق في معادلة الطاقة الإقليمية: بدلاً من الاكتفاء بدور المصدر التقليدي للطاقة عبر منفذ البصرة، اصبح من الضروري إعادة تنويع مصادر التصدير وفتح خطوط إضافية باتجاه تركيا وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية وكذلك ايران، لهذا ينبغي للعراق أن يعمل على تثبيت نفسه كلاعب محوري في شبكات الطاقة الإقليمية عبر مشاريع الربط الكهربائي وخطوط النقل الطاقوية الإقليمية، هذا التموضع يخلق مصالح مشتركة مع دول متعددة، وهو ما يرفع كلفة أي محاولة لزعزعة استقرار العراق.
9. إدارة المجال الجوي والسيادي بمنظور الاستقلال العملياتي: في ظل تحول الأجواء العراقية إلى ممر محتمل للصواريخ والطائرات المسيرة خلال الأزمات الإقليمية، يجب تطوير قواعد صارمة لإدارة المجال الجوي بما يمنع استباحته من أي طرف، ويشمل ذلك تعزيز قدرات المراقبة الجوية وتفعيل آليات الردع السياسي تجاه أي خرق للسيادة الجوية.

10. إعادة بناء شبكة التحالفات الدولية للعراق على أساس المصالح المتقاطعة: ينبغي للعراق أن يوسع دائرة شراكاته الدولية بحيث لا تبقى علاقاته الاستراتيجية محصورة بمحور واحد. تنويع الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مع قوى متعددة يمنح الدولة هامشا أوسع للمناورة في بيئة دولية تتجه نحو التعددية القطبية.
11. تعزيز التماسك الاجتماعي كخط الدفاع الأول عن استقرار الدولة: تظهر التجارب التاريخية أن الحروب الإقليمية غالباً ما تترافق مع محاولات لاستغلال الانقسامات الاجتماعية داخل الدول الهشة. ولهذا، يصبح من الضروري تطوير سياسات وطنية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وتقوية مؤسسات الدولة التي تمثل مختلف المكونات الاجتماعية، لأن الاستقرار الداخلي يمثل الشرط الأساسي لقدرة الدولة على مواجهة الضغوط الخارجية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org